

الاستثمارات .. الطريق الأمثل لتنمية صناعتنا الوطنية

ما زال القطاع الصناعي يعاني جملة المشاكل التي عطلت مسيرته لأكثر من عقد زمني .. و خلقت فجوة كبيرة بين الصناعة العراقية والصناعات العالمية . وضعت الصناعي العراقي في حيرة من امره وابعدهت التطورات الحديثة التي طرأت على ميدان الصناعة العالمي .. واليوم تجد الاقتصادى والمسؤول والصناعى يجمعهم توجه واحد يتعلق بتنمية الصناعة العراقية وتطويرها .. والابتعاد عن فكرة الاعتماد على الاستيرادات الخارجية.

بغداد/ حسين العاشم

الدكتور وليد حبيب الحلو وكيل وزير التجارة يقول : نحن نعمل على خلق سياسة لتسهيل عملية التنمية الصناعية.. تتناسب مع الفؤاض المالية الكبيرة في مصرفي الرادين والرشييد.. وهذا يتطلب مساعي حثيثة لإيجاد الية يتم بموجبها اقراض الصناعيين من هذه المبالغ مقابل رهن ضامن معين.. وهذا يقود الى تنمية الصناعات المحلية.. في وقت نجد ان الدولة متجهة الى تفعيل دور القطاع الخاص العراقي.. مقترحا فتح باب الاقتراض امام الصناعيين ورفع مستوى الفائدة على اساس المراجعة.. او وضع الية جديدة تعمل على خدمة الجانبيين جهة الاقتراض والمستفيد.. حيث تدخل جهة الاقتراض شريكا مع الصناعي.. كما ان تنمية القطاع الخاص تساهم في معالجة موضوع التضخم.. ونحن في وزارة التجارة نعمل بهذا الاتجاه لان شركائنا تعتمد على المنتجات المصنعة محليا. ونطالب جميع الصناعيين والقطاع الخاص برفع مقترحاتهم التي تهدف الى تطوير القطاع الخاص ورفع ال انتاج المحلي. اسوقنا اليوم غير خاضعة لفحص اجهزة التقييس والسيطرة النوعية، لان الاستيراد اليوم غير منضبط .. وان الجهود تبذل في وزارة التجارة لتفعيل اقسام التصدير والاستيراد



شركات صينية تبشر عددا من المشاريع في بابل

الحفاظة وهيئة الاستثمار إلى العاصمة بكن بناء على دعوة من الجانب الصيني. وتكرت ذلك وكالة (سوا) وأضافت ان نائب رئيس مجلس محافظة بابل الذي ترأس الوفد خلال الزيارة نعمة البكري أن

الزبيدي: العراق يستعيد القروض الممنوحة للسفنال

وأكد السيد الوزير بأن هذا الانجاز الكبير الذي يأتي ضمن سعي وزارة المالية لإعادة الأموال العراقية في الخارج سواء كانت بونسا أو تلك التي هربها النظام البائد. ... مصيفا، بان الدوائر المختصة في دولة السفنال طالبت بإرسال المطالبة بتسديد القرضين قبل خمسة عشر يوما، من تاريخ الاستحقاق .. مشيرا، إلى أن الملاكات المالية مستمرة بمتابعة الأموال العراقية المستحقة للعراق على السفنال والبالغة (١٦٤ .٤) مليون دولار حيث سيتم تسديد القسط الأول للقرضين في الأول من آذار المقبل وبحسود (٤٠٤٦٦) ألف دينار.

مؤتمر يدعو لتقديم التسهيلات للمستثمرين

بغداد/ الوكالات دعا مؤتمر نظمه مركز بابل لتطوير مجتمع الأعمال بالتعاون مع منظمة المشاريع الخاصة للأهم المختصة بالاستثمار في المحافظة، الحكومة المحلية والدوائر الرسمية لتقديم التسهيلات أمام المستثمرين وتغيير القوانين المعملة للاستثمار التي ما تزال نافذة. جاء ذلك في خبير نقلته سوا و(اصوات العراق)، ونقل عن صلاح بهية مدير المركز قوله: أن المؤتمر تناول جملة المعوقات والمعوقات

التي تواجه الاستثمار المحلي في بابل وانه خرج بعدة توصيات ”أهمها تأليف لجنة من هيئة استثمار بابل والجهات ذات العلاقة لبحث موضوع بدلات الإيجار والتعليك ومدة المساطحة للأراضي المخصصة للاستثمار، فضلا عن دعوة أصحاب المشاريع القائمة على تأهيل وتطوير وتحديث مشاريعهم وفقا لقانون الاستثمار .. وأضاف: تضمنت التوصيات الدعوة إلى ”تأسيس شركات مساهمة من القطاع الخاص لتجميع رؤوس الأموال

الغرض الدخول في سوق الاستثمار وفتح سوق بابل بالأوراق المالية إضافة إلى دعوة المصارف لإصدار تعليمات تحض القروض الميسرة لأغراض الاستثمار .. كما وتضمنت التوصيات أيضا ”تشكيل لجنة من جهات رسمية وغير رسمية لدراسة واقع المستثمرين المحليين وتأهيلهم وتفعيل دورهم ودراسة واقع الاستثمار .. وأضاف: تضمنت التوصيات الدعوة إلى ”تأسيس شركات مساهمة من القطاع الخاص لتجميع رؤوس الأموال

انخفاض عقود الخام الأمريكي والذهب

المدى/ الوكالات تراجع عقود الاجلة للنظ الخام الأمريكي تسليم فبراير شباط أكثر من دولارين للبرميل يوم الاثنين حيث يقوض ضعف الطلب العالمي أسواق الطاقة ويفعل ارتفاع المخزونات في نقطة التسليم للعقود الأمريكية. وقالت (رويترز) التي نقلت ذلك و سعر الخام الأمريكي تسليم شباط هبط ٢,١٤ دولار مسجلا ٣٤,٣٧ دولار للبرميل قبل أن يتحسن إلى حوالي ٣٤,٦٠ دولار بحلول الساعة ١٤٥٦ بتوقيت جرينتش.



وفق الضوابط والقوانين المعدة لهذا الشأن.. وتفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية.. وكذلك منع المتطفلين والطارئين من الدخول الى ميداني الصناعة والتجارة، حيث تشير احصاءات غرفة تجارة بغداد الى وجود أكثر من (٦٠٠) ألف تاجر اليوم.. بعد ان كان عدد التجار لا يتجاوز عشرات الالاف الى وقت قريب.. وهذا يقود الى حصول ارباك في عمل القطاع الخاص، والنتائج تقود الى عدم تنمية القطاع الخاص والصناعة الوطنية.. وللهذه الأسباب ما زال اقتصادنا متعثرا. تابع الحديث النائب محمد خليل خبير اقتصادي في مجلس النواب قائلا : ان الحكومة صادقت على تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار إضافة الى مطالبتنا بتشكيل هيئات في المحافظات التي لم تشكل فيها هيئة للاستثمار والاقتصاد العراقي ليس له منفذ الا عن طريق هذا القانون المهم الذي يمثل الدعامه السياسية والمخرج للقضاء على البطالة والمتعلقات والمعوقات التي تعترض الاقتصاد العراقي والدولة العراقية قانون الاستثمار وهيئات الاستثمار لو فعلنا بشكل عملي صحيح ومدروس سيشكلان استقرارا سياسيا واقتصاديا وتنوع الإيرادات الى داخل العراق واعتقد ان اللجنة الاقتصادية جادة وفعالة في التصويت مع اعضاء مجلس النواب على اعضاء ورئيس هيئة الاستثمار ليمتكنوا ان ممارسة اعمالهم بشكل برقع مقترحاتهم التي تخدم الحكومة العراقية تشجع على جذب الاستثمارات الى داخل العراق وهناك تصريحات واضحة للمستثمرين العالين والإقليميين والمحليين. الاموال ورأس المال يحتاج الى الحماية وهذا الجانب من اولويات الحكومة ووزاراتها المعنية في تأمين الشركات التي تريد الاستثمار في العراق هناك أكثر من ٢٠٪ من مجمل الطاقة العالمية موجود في البنية العراقية التي تمتاز بالخصوبة والحيوية لدينا

النفط تجتمع بممثلي شركات عالمية

بغداد/ المدى

الناطق الرسمي باسم وزارة النفط قوله: إن الوزارة ستعقد في مدينة اسطنبول التركية منتصف شباط ٢٠٠٩ المقبل لقاء مع الشركات التي اشترت حائقب المعلومات في اجتماع لندن للتنافس على دورة التراخيص الأولى. وأضاف الناطق عاصم جهاد أن دائرة التراخيص والعقود ”حددت منتصف شهر شباط فبراير ٢٠٠٩ المقبل موعدا لعقد اجتماع مع الشركات الثلاثين التي اشترت حائقب المعلومات في اجتماع لندن من ضمن ٣٥٨ شركة أهلتها الوزارة للمناقسة على دورة التراخيص الأولى. مبينا أن اللقاء ”سيعقد في مدينة اسطنبول التركية. وكانت وزارة النفط قد عقدت مؤتمر الترويج الاقتصادي لدورة التراخيص الأولى في العاصمة البريطانية لندن منتصف شهر تشرين الأول ٢٠٠٨ الماضي بمشاركة جميع الشركات المؤهلة من الوزارة وعددها ٣٥ شركة، وعرضت حائقب المعلومات الخاصة بالحقول المطلوب تطويرها والصفحة الموضوعية للعقد، وقد اشترت ٣٠ شركة من الشركات المشاركة حائقب تلك المعلومات. وبين جهاد أن اللقاء ”سيضمن مناقشة المسائل العددية والفنية والمالية لدورة التراخيص الأولى قبل تقديم لعروضها”. مشيرا إلى أن هذا اللقاء ”يعتبر الأخير مع تلك الشركات قبل أن تقدم عروضها في حدود شهر نيسان ٢٠٠٩ المقبل. وأعرب جهاد عن امله بأن ”تعلن الوزارة أسماء الشركات الفائزة بعقود التطوير لدورة التراخيص الأولى في شهر أيار ٢٠٠٩ المقبل”.

تراجع أربع بورصات خليجية لأدنى مستوياتها في عدة سنوات

الأخير من العام ٢٠٠٨. وفي الكويت أغلق المؤشر العام منخفضا ١,٨٤ في المئة عند ٦٨٥١ نقطة وهو أدنى مستوى اقلال له منذ مارس اذار ٢٠٠٥. وقال رامي سدياني مدير استثمارات الشرق الاوسط وشمال افريقيا لدى شرودرز « لانزال المخاوف قائمة بشأن شركات الاستثمار الكويتية. لم نسجم بعد عن أي خطط من الحكومة لمساعدتها». وكان الشيخ سالم الصباح محافظ بنك الكويت المركزي حث شركات الاستثمار يوم الأحد على وضع خطتها الخاصة لمعالجة تداعيات أزمة الائتمان العالية بدلا من انتظار المساعدة من



الأغلب على المستوى العربي يتعلق بشحة السيولة وتناقص عمليات التمويل المشترك بين المصارف إضافة إلى تأثيره السلبي على واقع الأسواق المالية العربية. وأشار السادة وزراء المالية العرب إلى أن التداعيات الناجمة من الأزمة المالية تتمثل في الانخفاض الكبير لأسعار النفط وانخفاض الطلب على المنتجات البتروكيماوية والعمادن وشحة السيولة مما أدى إلى ارتفاع التمويل الذي أثر على قطاعات الصناعة والعمار والسياحة وتمويلات العمالة العربية. وقد قدم الوفد العراقي مداخلات واسعة وجوهرية حول الأزمة المالية من خلال دراسة مستفيضة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتمدت ضمن أوراق العمل في المؤتمر مشيدين فيها بجهود وزارة المالية العراقية في التصدي لتداعيات الأزمة في العراق بسبب النظام الاقتصادي المتناسك فيه والسياسة النقدية الكفوة التي جنبت العراق الآثار السلبية لهذه الأزمة الكبيرة. وخرج المؤتمر بتوصيات داعين إلى اتخاذ مؤتمر القمة الاقتصادية تضمنت (اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم المؤسسات المالية العربية لاستقرار الاستقرار المالية والمصرفية وتحقيق الاستقرار في القطاع المالي للدول الأعضاء. إضافة إلى تعزيز الجهود الرقابية والإشرافية على النظام المالي والمصرفي والتنسيق فيما بين الجهات

الرقابية وتطوير القوانين واللوائح المنظمة لمؤسسات القطاع المصرفي والمالي مع توفير الرقابة والإشراف الضروريين عليها وزيادة التعاون والتنسيق بين القطاعات المالية في الدول الأعضاء مؤكدا على تعزيز دور المؤسسات المالية العربية في التنسيق بين الانخفاض المالية للدول العربية الأعضاء وضرورة إتباع الدول العربية سياسات اقتصادية ومالية تعزز قدرتها على مواجهة تداعيات الأزمة العالمية والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية. مشيرين إلى أهمية دعوة السادة محافظي البنوك المركزية العربية لزيادة التنسيق والترابط على الأجهزة الرقابية في الدول العربية مع استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التدفقات المالية العربية والاستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية داعين إلى اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العربي للدول الأعضاء. على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين.